رؤى

ملحق نصف شهري

تصدره جريدة عمان بالتعاون مع دائرة التوعية العلمية بوزارة التعليم العالي

2 راوية البوسعيدية ترعى المؤتمر الأول للجودة

3 الخليجيون في الفضاء ٢٠٠٩

6 7 مجلس الاعتماد يستعد لتدقيق ٤ مؤسسات للتعليم العالي

راوية البوسعيدية ترعى المؤتمر الأول للجودة

برعاية معالي الدكتورة راوية بنت سعود البوسعيدية وزيرة التعليم العالي ينطلق اليوم المؤتمر الأول للجودة الذي تنظمه الشبكة العمانية للجودة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد وذلك بفندق هوليدي إن مسقط تحت عنوان إدارة وتحسين الجودة في التعليم العالي.

ويشارك بالمؤتمر الذي يستمر لمدة يومين معظم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة إلى جانب مشاركات خارجية تمثلت في هيئة ضمان الجودة بالبحرين والكلية التقنية العليا بأبوظبي، وجامعة الأمير سلطان بالرياض ومركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالجماهيرية الليبية ويهدف المؤتمر الذي سيتضمن استعراض ٣٠ ورقة عمل وإقامة ثلاث حلقات عمل إلى إيجاد الوعي وتبادل التطبيقات الجيدة في مجال ضمان الجودة بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة واستعراض التطور الحديث الذي تم إنجازه على نظام إدارة الجودة في السلطنة وتأثيره على سياسات وتطبيقات مؤسسات التعليم العالي، ويعد الحدث هو الأهم والأبرز في خطة أعمال الشبكة العمانية للجودة في هذا العام.

اليوم .. تخريج طلاب كلية العلوم التطبيقية بصور

تحتفل مساء اليوم كلية العلوم التطبيقية بصور بتخريج دفعة من طلابها وذلك تحت رعاية سعادة سالم بن ناصر المسكري أمين عام مجلس التعليم العالي حيث يقام الاحتفال بالقاعة الكبرى بالكلية بحضور عدد من أصحاب السعادة ومديري عموم المنطقة وأولياء أمور الخريجين والخريجات.

ويبلغ عدد الخريجين والخريجات الذين سيتم الاحتفاء بهم الليلة ٣٣٧ طالبا وطالبة من مختلف التخصصات التربوية منهم ٢٣٨ طالبا و٩٩ طالبة بالإضافة إلى خريجي رفع المؤهلات في الجغرافيا والتاريخ والرياضيات والحاسوب والتربية الإسلامية، كما تحتفل كلية العلوم التطبيقية بالرستاق بتخريج طلابها يوم السبت القادم تحت رعاية سعادة سعود بن سالم البلوشي وكيل وزارة التربية والتعليم للتخطيط التربوي وتنمية الموارد البشرية بتخريج ٤٠٧ طلاب وطالبات وتختتم كليات العلوم التطبيقية حفلات تخرجها بتخريج ٣٢٠ طالبا وطالبة من كلية صحار للعلوم التطبيقية يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١١/٤م تحت رعاية سعادة أحمد بن راشد المعمري وكيل وزارة التنمية الاجتماعية.

حلقة عمل للمسرح بكلية صحار

كتب - مؤيد بن سعيد العيسائي

نظمت اللجنة الفنية بالكلية ممثلة بجماعة المسرح مؤخرا حلقة عمل حول العمل المسرحي استمرت يومين متواصلين، قدمها مروان بن علي المعمري أخصائي النشاط الثقافي والفني بالكلية.

وقد خصص اليوم الأول للجانب النظري، حيث تم الحديث عن أهمية المسرح ودوره في بناء شخصية فذة قادرة على تحمل المسؤولية والمواجهة تحت الظروف الصعبة، واستعراض بعض العناصر الأساسية في المسرح منها كيفية اختيار النص المسرحي وطرق إعداده، ومقومات التمثيل وحركة الممثلين على خشبة المسرح والأخطاء التي يقع فيها الممثلون على الخشبة ثم تطرق إلى الجوانب الاخرى للمسرح من ديكور وسينوغرافيا، وعن مخرج العمل المسرحي والذي يجب أن يكون ملما بأساسيات المسرح وقوانينه ونظام العرض المسرحي، وأن يكون على دراية تامة في توظيف جوانب العرض المسرحي.

مرافئ

الثقافتان والثقافة الثالثة

لم يكن تشارلس بيرسي سنو يتصور أن محاضرته التي ألقاها بجامعة كمبريدج عام ١٩٥٩ سيكون لها هذا الصدى في العالم بأسره، كان عنوان المحاضرة هو «الثقافتان والثورة العلمية» وقد طبعت في كتاب صدرت منه ٣١ طبعة حتى عام ١٩٩٣ وترجم إلى لغات عديدة، والثقافتان اللتان يعنيهما سنو هما ثقافة المفكرين من الأدباء وثقافة العلماء وقد ذكر أنه وجد بين هؤلاء وهؤلاء شكوكا متبادلة مما قد يكون له أثر مدمر على تطبيق التكنولوجيا وحل مشاكل العالم. ولم يكن سنو أول من أثار هذه القضية ففي عام ١٨٨٢ ألقى ماثيو آرنولد محاضرة في المكان نفسه الذي ألقيت به محاضرة سنو وكان موضوع المحاضرة «الأدب والعلم» وذكر ماثيو أن باب الأدب لا بد أن يشمل كتاب المبادئ لإسحاق نيوتن وكتاب أصل الأنواع لتشارلز داروين. والأدب والعلم ليسا متباينان تماما كلاهما يستحق مكانه في التعليم المتكامل غير أنه قال إن التدريب في العلوم الطبيعية قد ينتج حقا المتعلم الممتاز لكن لا غنى عن الأدب للمتعلم. وبالعودة إلى سنو فنجده كان عالما كما كان أديبا لذا كان يتحرك بين الثقافتين نال الماجستير في الكيمياء ١٩٢٨ وسجل لدرجة الدكتوراة وبدأ بحثه في معمل كافندش الشهير على التحليل الطيفي ولكنه ترك هذا المجال كليا عندما نشر هو وزميل له بحثا عن طريقة لإنتاج فيتامين «أ» اصطناعيا ثبت خطؤها. فاتجه إلى مجال الأدب فنشر عدة روايات منها «جريمة تحت الشراع»، «البحث» وقد وطد نفسه ككاتب بعد أن نشر أحد عشر مجلدا تحت عنوان «غرباء وأخوة» لكن يظل اسمه مرتبطا بكتاب الثقافتان قبل كل شيء. عاد سنو في محاضرة أخرى في الموضوع نفسه بنظرة ثانية قال فيها إنه كان بطيئا في ملاحظة تطوير لما قد يطلق عليه الثقافة الثالثة وفيها سيتم الاتصال بين الثقافتين ثقافة العلم وثقافة الأدب. ويقصد أن يكون مفكروا الثقافة الثالثة، العلماء، قادرين على أن يعبّروا عن أعمق أفكارهم بأسلوب أدبي يسهل على القارئ العادي أن يستوعبه. وهذا ما نريده وهذا ما يريده الكثيرون حيث يشعرون بجوع فكري حقيقي للأفكار المهمة ويحاولون أن يبذلوا الجهد لتثقيف أنفسهم. وبدأ الناس، عامة الناس، يعجبون بمفكري الثقافة الثالثة ليس فقط لقدرتهم على الكتابة المبسطة وإنما ما كان يسمى العلم تقليديا أسموه ثقافة عامة. ودور المفكرين في الثقافة الثالثة يتضمن عملية الاتصال والمفكرون هنا ليسو مجرد أناس يعرفون إنما هم أيضا ينقلون أفكارهم إلى الجمهور ويشكلون أفكار جيلهم، هم بأعمالهم وكتاباتهم يحلون محل المفكر التقليدي في إضاءة المعنى الأعمق في حياتنا وتقديم صور حقيقية لكياننا وعقولنا ولكوننا وكل ما نعرف فيه. إننا نشهد اليوم تحرك الأضواء من مفكري الأدب التقليدي إلى جماعة جديدة.

د. علاء الدين علي محمد
كلية العلوم التطبيقية بالرستاق

الخليجيون في الفضاء ٢٠٠٩

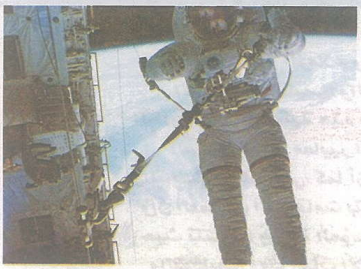

قالت تقارير صحفية إماراتية إنّ رحلة فضائية تضمّ ستة أفراد خليجيين من ضمنهم امرأة إماراتية ستنطلق عام ٢٠٠٩.

وقالت جريدة الخليج الإماراتية اليومية: إنّ ثلاثة إماراتيين من ضمنهم امرأة ومقيمان في الإمارات وعضو من إحدى الأسر الخليجية الحاكمة، حجزوا أماكنهم في الرحلة التي تكلّف كلّ واحد منهم ٢٠٠ ألف دولار، عبر وكالة أسفار للسياحة الفضائية العالمية التي تتخذ من دبي فرعا لها.

وأضافت: انّ الرحلة التي ستنطلق من صحراء «مهافي» الأمريكية ستستغرق ساعتين يقضي منها السائحون ثماني دقائق فقط في الفضاء الخارجي.

وأوضحت مسؤولة في فرع الشركة في دبي أنّ سرعة الرحلة ستبلغ ٤٠٠٠ كلم في الساعة على أن تتم عملية الانفصال في غضون دقيقة ونصف الدقيقة، تعود في أعقابها الحاملة إلى الأرض على أن تستمر المركبة في رحلتها إلى أن تبلغ الفضاء الخارجي وحينها يغادر الركاب المركبة الصغيرة «ويجلسون في الفضاء لمدة ثماني دقائق».

مساعٍ كبيرة لتحصين النساء ضد الإصابة بسرطان الرحم

قال باحثون امريكيون مؤخرا إن استراتيجية جريئة لتحصين النساء المتقدمات في السن ضد سرطان عنق الرحم قد توجه ضربة قوية ضد المرض بما يخفض معدلات الإصابة بهذا النوع من السرطان بواقع النصف لدى النساء حتى عمر ٤٥ عاما.

وباستخدام نمط احصائي أوضح الباحثون أن تحصين الفتيات والنساء في الولايات المتحدة من عمر ١٢ وحتى ٤٥ عاما ضد فيروس الورم الحليمي البشري (بابيلوما) يمكن أن يحد من حالات الاصابة بسرطان عنق الرحم بواقع ٨٥ في المائة بالنسبة للفتيات في عمر ١٢ عاما وما يصل إلى ٥٥ في المائة بين النساء البالغة اعمارهن ٤٥ عاما.

وقال وارن هوه من جامعة الاباما أمام اجتماع في واشنطن للجمعية الامريكية لعلم الأحياء المجهرية والجمعية الأمريكية للأمراض المعدية انه يمكن خفض معدلات الإصابة بين ٣٤ و٦٧ في المائة بين النساء البالغة اعمارهن ٢٥ عاما.

ولقاح جارداسيل الذي تنتجه شركة «ميرك اند كو» مصمم للوقاية من النوعين ١٦ و١٨ من فيروس بابيلوما البشري والذي يعرف بأنهما يتسببان في نحو ٧٠ في المائة من كل حالات سرطان عنق الرحم.

أفضل العقول عقل لا يمل البحث عن الحقيقة..!!

الاعتماد

د. عبدالله الشقصي
رئيس قسم الدراسات التربوية بكلية العلوم التطبيقية بالرستاق

يقوم معظم الزملاء والجامعات بتطوير نماذج خاصة بها للمراجعات الداخلية بمشاركة منظمة الاعتماد الإقليمي، والمدارس المهنية التطوعية للاعتماد. وغالبا ما تكون عمليات المراجعة الخارجية والداخلية هذه متشابهة في تفاصيلها ولكنها في مجملها استطاعت أن تقود اتجاهات التعليم العالي؛ كما أن معايير الاعتماد اليوم تحاول وإلى حد كبير إيصال رسالتها بعناية إلى التطوير والتحسين المؤسسي، كما أن العديد منها اليوم أصبحت أكثر تركيزاً على المخرجات التعليمية للطلاب؛ وإن العمليات التي قامت بتطويرها المؤسسات كانت جزءاً من استراتيجية فعّالة لتسهيل الاعتماد من حيث تتناولها رسالة المؤسسة، والأهداف التعليمية للطلاب؛ مع تنسيق عمليات التوقيت، والتخطيط، والتوظيف، وميزانيات الاعتماد المختلفة التي تهدف مع المراجعات الداخلية الى توضيحات هامة للاستراتيجيات والأهداف العملية للمؤسسة.

ويعّرف الاعتماد عادة على أنه «تلك العمليات التي بموجبها تسعى المؤسسات التربوية الى تقييم كل او بعض أنشطتها التعليمية بعد المرحلة الثانوية، وتحاول الحصول على حكم مستقل لتأكيد أنها تحقق أهدافها بشكل كبير، وإنها عادة متساوية في الجودة مع المؤسسات والمعاهد المماثلة أو المتخصصة».

وكما ذكرنا سابقاً، فإن الاعتماد ظهر بالولايات المتحدة كأسلوب يعين المؤسسات غير الحكومية في تقييم برامجها التعليمية؛ حيث سعت الولايات المتحدة من خلال المؤسسات التربوية الخاصة والإقليمية إلى إيجاد طريقة قوية ومتخصصة تهدف الى ضرورة وضع إجراءات لتقييم المؤسسات أو البرامج التربوية تعكس خصائص البرامج التربوية الجيدة، وذلك للتحقق فيما إذا كانت تطبق المعايير الأساسية للجودة.

وبالرجوع الى حكومة الولايات المتحدة، فإن الإجراءات الأساسية المتبعة في أنظمة الاعتماد التقليدية تتضمن وضع معايير من قبل المؤسسة التي تطبق أو تراجع الاعتماد، والتقييم بالموقع، ونشر القرارات والمراقبة من قبل المؤسسة (مكتب الولايات المتحدة للتعليم العالي ٢٠٠٢).

فمؤسسات الاعتماد تعرض ما الذي يجب أن يكون عليه الموظف الأكاديمي، بما في ذلك كتيبات حول التعلم الذاتي، وإرشادات لمعايير الاعتماد.

ومن الطبيعي من وجهة نظر المؤسسات التربوية فإن الخطوات ٢، ٣ هي الأكثر حساسية وتتطلب رعاية مباشرة من قبل المؤسسات، والتي عادة تركز على تقييمها الذاتي المستمر (الذي يعرف بالدراسة الذاتية)، والزيارات للمواقف من قبل مجموعة من الأفراد من مؤسسات أخرى الذين عيّنوا من قبل مؤسسة الاعتماد.

ومع ذلك فإن هذه الخطوات هي جزء من استراتيجية الاعتماد الكلية فقط التي ستوصف لاحقاً بهذا الكتاب، وبالنسبة للمؤسسات التربوية التي ترغب في التعامل والتنسيق، وتعظيم الفعالية لعمليات الاعتماد المختلفة، هي في معظمها مؤسسات ذات خبرات متشابهة، ومنتظمة.

وعلى أية حال فقد استخدمت بعض المؤسسات أدوات مهمة خاصة بها في عمليات الدراسة الذاتية بهدف التغيير، فعلى سبيل المثال في جامعة Vermont ، قامت قيادة هذه المؤسسة بالتعاون مع أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب، باستخدام عملية الاعتماد كمحفزات من أجل تحويل أو تغيير هذه المؤسسة».

إن الدراسة الذاتية كانت الداع للتغيير، ومدخلا لضبط الأهداف وللحصول على رسالة مؤسسية؛ وفي هذه الحالة فإن عملية الدراسة الذاتية للاعتماد كانت من أكثر الأمثلة على التحسن المستمر؛ وكانت هذه العملية أكثر فعالية، وحاجة للتخطيط الاستراتيجي ولمتطلبات الاعتماد في بعض المؤسسات، بالمقارنة مع الإدارة الوقائية.

هذا الأسلوب قد يكون ضرورياً ومفيداً لإجراء تغييرات في بعض المؤسسات، وذلك عندما يكون هناك أعضاء هيئة تدريس، وإداريون معارضون للخمول، أو عوامل أخرى تعيق التخطيط الاستراتيجي.

وبالطبع فإن هناك العديد من المداخل والأشكال المختلفة لدراسة المشكلات، وأنظمة الإدارة الفردية من خلال المديرين، وأعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي، وهنالك العديد من المعوقات التي يمكن أن تعيق تفعيل الدراسة الذاتية.

هذه الحقائق لا تنفرد بها الكليات والجامعات، فهي منتشرة في المؤسسات البيروقراطية غير الربحية، خصوصاً تلك التي تدعم المؤسسات الحكومية ومؤسسات البحث، ونسبة عالية من الموظفين المتخصصين التربويين. لذلك فالعوائق المختلفة للدارسة الذاتية يمكن أن تنشأ في البيئات التالية:

- مؤسسة ضعيفة، وإدارة تعمل بأهداف غير واضحة، مع عدم وجود بيانات مقيدة وجاهزة تتعلق بالموظفين.
- التفاعل الجزئي بين المجموعات، بسبب الطبيعة الأكاديمية للتحليلات العميقة لجميع مشاكل التوجهات لتجنب الصراع، بالاضافة الى ضعف المصادر التاريخية للتخطط، وعدم تقبل التوجيه، أو القيادة من أعلى التربويين المستقلين الذين يكونون عادة لا يقبلون الإدارة الأخرى بسبب شعورهم بالتكبر.

وبغض النظر من هذه العقبات المحتملة، فإن دراسات التقييم الذاتي في عملية الاعتماد يمكن أن تكون في العادة مفيدة للمؤسسة؛ حيث توجد الكثير من الأدلة حول هذا الأمر في مقالات الصحف، المحاضرات بالمؤتمرات، ومحاضر الاجتماعات، والتغذية الراجعة من التقارير المختلفة المتعلقة بالتقييم الذاتي.

إن العديد من المؤسسات التي تواجه العقبات المؤسسية الداخلية والتي زاد من الانتقاد الخارجي لها حاولت تطبيق الاعتماد في محاولة منها لتحسين وتغيير الأنظمة.

وفي مسح حديث لمجلس اعتماد التعليم العالي، قام بها ٨١ عضواً إقليمياً متخصصاً في مجالات الاعتماد، وجدوا أن العديد من المؤسسات التي تنمح الاعتماد تبعد عن الأساليب التقليدية للاعتماد التي تعتبر فردية بالنسبة لمعظم المبادرات التعاونية هذه الجهود الجديدة يمكن أن توضّح كيف تتطّور الدراسات الذاتية، وكيف يتم إنشاء فرق الزيارات، وكيف يتم جمع البيانات، وتقاسمها بين مؤسسات الاعتماد.

أسوأ الحقول عقل يرفض كل شيء أو يقبل كل شيء.

الشبكة العمانية للجودة وتطوير الأداء

الشبكة العمانية للجودة شبكة وطنية، مستقلة، متخصصة، غير ربحية تجمع المسؤولين والعاملين في مجال ضمان الجودة بمؤسسات التعليم العالي المختلفة.

■ وتهدف هذه الشبكة إلى الرفع من قدرة مؤسسات التعليم العالي (الخاصة والحكومية) في السلطنة على تطوير جودة التعليم فيها، كما تهدف إلى بناء قطاع تعليمي واع بأهمية ثقافة الجودة من خلال آلية تبادل المعلومات والمعارف والاستراتيجيات والخبرات بين مؤسسات التعليم العالي والتي تلقي الضوء على تطبيقات ضمان الجودة في مختلف جوانب العملية التعليمية، كما تهدف الشبكة إلى ايجاد روح التعاون بين مؤسسات التعليم العالي من خلال تبادل المعلومات والخبرات والمهارات ذات العلاقة بضمان الجودة مما يجعل من مؤسسات التعليم العالي تعمل كمنظومة واحدة تعززها روح المشاركة.

وإيجاد قناة حوار ودية غير رسمية بين مؤسسات التعليم العالي ووزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد للتواصل وتبادل الموضوعات الخاصة بالتحديات التي تواجه مؤسسات التعليم العالي في مجال ضمان الجودة.

عضوية الشبكة

تضم الشبكة في عضويتها ممثلين من المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة ومن مؤسسات التعليم العالي (الخاصة والحكومية) ويجب أن يتولى ممثلو الشبكة من مؤسسات التعليم العالي مناصب عليا في مؤسساتهم وأن يكون ضمان الجودة من ضمن المسؤوليات المناطة بهم، ولدعم خطة التعمين يجب أن يكون أحد الممثلين من مؤسسات التعليم العالي على الأقل عماني الجنسية، تشترط الشبكة لعضويتها دفع رسوم اشتراك رمزية سنويا.

مبادئ عمل الشبكة العمانية للجودة

تضع الشبكة مجموعة من المبادئ لعملها منها:

■ يجب على كافة أعضاء الشبكة العمانية للجودة أن توجد لديهم الرغبة لتطوير الجودة في مؤسساتهم.

■ تعتبر الشبكة العمانية للجودة شبكة شاملة لكافة مؤسسات التعليم العالي في السلطنة (الحكومية والخاصة) بحيث لا تتدخل وزارة التعليم العالي مباشرة في أنشطتها ولا يسمح لأي من أعضائها بالترويج لمؤسساتهم خارج إطار عمل الشبكة.

■ تعامل الشبكة العمانية للجودة أعضاءها بمبدأ المساواة بحيث يكون تولي كافة الأدوار القيادية للشبكة بالمشاركة بين الأعضاء.

■ سيشارك أعضاء الشبكة العمانية للجودة، بإخلاص وثقة نظرائهم في تجارب مؤسساتهم في تطبيقات ضمان الجودة والدروس المستفادة من تلك التجارب.

■ لن تستخدم الشبكة العمانية للجودة المعلومات المشارك بها بشكل قد يضر أي من أعضائها. كما سيتم إسناد كافة المعلومات المشارك بها إلى مصدرها بالنهج المطلوب.

■ تدرك الشبكة العمانية للجودة أن الجماعة تستطيع أن تحقق أهدافها أكثر من الفرد بالرغم من الروح التنافسية التي تغلب على مؤسسات التعليم العالي المختلفة.

■ ستقوم الشبكة العمانية للجودة بمراجعة أنشطتها المتعلقة برفع قدرة القطاع التعليمي على تطوير وتحسين الجودة وذلك بصفة دورية.

آلية عمل الشبكة

■ تقوم الشبكة العمانية للجودة بتشكيل «لجنة تنفيذية» يتم ترشيحها من قبل جميع الأعضاء بحيث تتكون من رئيس اللجنة والسكرتير وثلاثة أعضاء آخرين. ستكون للجنة التنفيذية للشبكة سلطة مخولة بتسيير أعمال الشبكة من خلال اجتماعاتها.

■ يجب أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية هم أعضاء في الشبكة العمانية للجودة أيضا.

■ يجب أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية للشبكة ممن يُكن لهم الاحترام والتقدير بين نظرائهم في القطاع التعليمي وذلك لالتزامهم بتطوير الجودة كل في مجال عمله أو اختصاصه.

■ يجب أن يكون أعضاء اللجنة التنفيذية ممن يُولدون الثقة بين نظرائهم في القطاع التعليمي من خلال إثبات كفاءتهم ونزاهتهم كل في مجال عمله أو اختصاصه.

■ ستمتد عضوية اللجنة التنفيذية للشبكة لمدة سنتين كاملتين. كما أنه لا يسمح بتجديد العضوية أكثر من مرتين متتاليتين.

■ ستعقد اجتماعات الشبكة بصفة شهرية في إحدى مؤسسات التعليم العالي وذلك بالتناوب بين المؤسسات.

■ سيقدم مجلس الاعتماد الدعم الإداري للشبكة بينما ستقدم وزارة التعليم العالي الدعم الأكاديمي اللازم لبرامج وفعاليات الشبكة من خلال المديرية العامة للجامعات والكليات الخاصة.

■ ستقدم وزارة التعليم العالي للشبكة من فترة لأخرى مشورة أحد الخبراء.

مشاركون في المؤتمر الأول للجودة

لقد استطاع التعليم في سلطنة عمان أن يخطو خطوات هائلة إلى الأمام وانتقل بهذا القطاع إلى مجالات متعددة، وقد حان الوقت للمؤسسات التعليمية والأكاديميين والمهنيين في السلطنة لتبادل الخبرات والتجارب مع الزملاء من داخل عمان وفي منطقة دول مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي بأسره خصوصا عند الحديث عن الجودة في التعليم. وتحقيقا لهذه الغاية،فإن شبكة عمان للجودة تنظم حاليا هذا المؤتمر لإدارة وتعزيز الجودة في التعليم العالي، ويمثل هذا المؤتمر منبرا لصانعي السياسات وممثلي المؤسسات،وأصحاب المصلحة لتبادل الأفكار وأفضل الممارسات في مجال ضمان الجودة.

د. توماس
رئيس، اللجنة التنفيذية، عمان نوعية الشبكة
نائب العميد للشؤون الاكاديمية، كلية عمان الطبية

ويركز المؤتمر ضمن أوراق عمله على القضايا الوطنية والتعليم العالي، حيث يتفق الجميع على التحديات التي تواجه التعليم العالي بالسلطنة وتشابهها بين العديد من المنطقة وحول العالم. ومن دواعي السرور أن نرى أن المؤتمر قد استقطب المؤلفين من بلدان أخرى غير عمان، بما فيها المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين، ودولة الإمارات العربية المتحدة والهند وأستراليا.

يشارك في المؤتمر كمتحدث رسمي البروفيسور يان بوتا مدير البحث والتخطيط في جامعة ستيلينبوش بجنوب افريقيا، الذي يعد أحد الأسماء البارزة في قطاع ضمان الجودة على مستوى العالم، وقد شارك في العديد من الدراسات المتخصصة لوضع البرامج والسياسات الجديدة للبرامج والمؤهلات في مجال التعليم العالي في جنوب إفريقيا ويعمل كاستشاري للجودة في التعليم العالي في لجنة اللجنة)بر(. وهو مدير لعدد من مشاريع ضمان الجودة.

البروفيسور يان بوتا

وسيلقي البروفيسور خطابا افتتاحيا اليوم تحت عنوان «إجراءات وتقييمات بهدف تعزيز الجودة المستدامة». يتعرض خلاله للبرامج المحتملة لبرامج التقييم لتكون أداة فعّالة لإدارة التغيير، متعرضا بالوصف والتحليل لبعض نماذج التقييم التي أجريت في مختلف الجامعات في جنوب افريقيا خلال عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨، كما ستسعى ورقة العمل إلى الإجابة عن السؤال : «ماذا تتعلم الجامعات من برامج التقييم؟ كما سيسعى البروفيسور إلى استخلاص الإجابات التي يمكن أن تنطبق على سلطنة عمان».

يشارك يوم غد كمتحدث رئيسي عبر ورقة عمل بعنوان «التغلب على تناقض المعايير في التعليم العالي»، متطرقا إلى أهم مشاريع مجلس الاعتماد في وضع المعايير والتقييم في المرحلة المقبلة كما سيوضح للمعنيين بنظم معايير الجودة أهمية اتخاذ نهج حاسم في تحديد أدوار المعايير الدولية بمؤسساتهم وهو ما سيساعد على التطوير المستمر لنظام إدارة الجودة للتعليم العالي بالسلطنة.

ويعمل مارتن كارول حاليا مستشارا لمجلس الاعتماد بالسلطنة، وكان قد عمل في العديد من مشاريع ضمان الجودة بالوكالة الاسترالية لضمان الجودة ومديرا للتدقيق والجودة الداخلي في جامعة فيكتوريا وله العديد من الأنشطة الواسعة في العديد من البلدان كدولة الإمارات العربية المتحدة والأردن والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية والصين وجنوب افريقيا وأسبانيا.

مارتن كارول

مجلس الاعتماد يستعد لتدقيق ٤ مؤسسات للتعليم العالي

د. رضوي: جداول ترتيب المؤسسات تخدم الجوانب الدعائية والاعلامية فقط

اعداد - خالد بن درويش المجيني

ليس من الكهانة التوقع بأن الحديث الأبرز في التعليم العالي على مستوى القادم من أيام وسنوات في وطننا العربي سيكون تحت ظلال الجودة في التعليم العالي خصوصا بعد أن استطاعت دولنا العربية نسبيا أن تطور قدراتها الاستيعابية على مستوى المقبولين في التعليم العالي عبر بوابة سحرية أسمها مؤسسات التعليم العالي الخاص، ووجدنا مدنا جامعية التهمت بشراهة أعداد الطلبة الراغبين في التعلم وهو ما توافق مع الزيادة السكانية التي تتدحرج بسرعة لتلقي بتبعاتها المجتمعية، وأصبح العلم هو الفيصل في القدرة على أن يكون التزايد السكاني عاملاً مساعداً أو معطلاً للنماء.

وعلى مستوى السلطنة فإننا نشهد ذلك الحرص على الجودة من قبل وزارة التعليم العالي يرتسم جليا في جميع الزوايا خصوصا بعد القفزة الكبيرة على مستوى عدد مؤسسات التعليم العالي داخل السلطنة فكان مجلس الاعتماد ثم شبكة عمان للجودة، وهما الجهتان المعتنيتان بالتوعية بالجودة ومعاييرها في مؤسساتنا الحكومية والخاصة وقد عمل ملحق رؤى على متابعة عمل هذه الجهات منذ الإنشاء واليوم يطرح الملحق أسئلته ونحن على أبواب افتتاح مؤتمر الجودة الاول الذي تنظمه الشبكة العمانية للجودة على مستوى السلطنة

في البداية كان لقاؤنا مع فخرية الحبسية، المنسقة العامة للمؤتمر والمسؤولة الإدارية عن الشبكة العمانية للجودة وتساءلنا عن الأهداف التي تسعى الشبكة العمانية للجودة لتحقيقها من هذا المؤتمر؟ وما أهميته؟

- من أهم الأهداف التي يسعى المؤتمر الذي يعد الأول على مستوى السلطنة إلى إيجاد الوعي بضمان الجودة في التعليم العالي وتبادل التطبيقات الجيدة في هذا المجال بين مؤسسات التعليم العالي المختلفة واستعراض مستجدات التطوير الذي تم إنجازه في نظام إدارة الجودة في السلطنة وتأثيره على سياسات وتطبيقات مؤسسات التعليم العالي، كما أن المؤتمر يقدم فرصة جيدة من خلال استقطابه لمشاركات خارجية لتبادل التطبيقات الجيدة والمعلومات والخبرات والمهارات ذات العلاقة بضمان الجودة بين الدول المختلفة وهو ما سيثري لا محالة تجارب المؤسسات العمانية، وهذه الأهداف توضح الأهمية من هذا المؤتمر لأننا نتوقع أن ننشر ثقافة الجودة والتعرف على التجارب المختلفة في مجال ضمان الجودة على المستوى المحلي والإقليمي.

تتحدثين عن مشاركات خارجية ترى ما أهم هذه المشاركات؟

- استطاعت الشبكة العمانية للجودة أن تستضيف في هذا المؤتمر جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على مستوى السلطنة إلى جانب مشاركات من عدد من الدول الخليجية والعربية حيث يشارك بالمؤتمر هيئة ضمان الجودة بالبحرين والكلية التقنية العليا بأبوظبي، وجامعة الأمير سلطان بالرياض ومركز ضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم العالي بالجماهيرية الليبية.

كما التقينا مع الدكتور سالم رضوي الخبير بمجلس الاعتماد وتساءلنا حول دور مجلس الاعتماد في تقديم الدعم لهذا المؤتمر؟

كان دعم المجلس ممثلا في الجوانب اللوجستية والفنية المتعلقة بتنظيم هذا المؤتمر حيث إن المنسق العام لهذا المؤتمر هو من موظفي المجلس كما أن المجلس يتواجد كعضو في اللجنة الأكاديمية.

بعد مغادرة مرحلة التأسيس ومضي سبع سنوات على عمل مجلس الاعتماد، ما أهم الإنجازات التي حققها؟ وتطلعاتكم المستقبلية؟

تأسس مجلس الاعتماد عام ٢٠٠١م وكان أول إصدار له هو وثيقة (متطلبات نظام جودة التعليم العالي في سلطنة عمان) في عام ٢٠٠٤م والتي تحتوي على مجموعة من الأطر التعليمية والتي من ضمنها الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان وإطار تصنيف مؤسسات التعليم العالي، بالإضافة إلى معايير وإجراءات اعتماد مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تطرحها، وقد قام المجلس باستخدام الأنظمة والإجراءات الواردة في هذه الوثيقة في تقويم مؤسستين من مؤسسات التعليم العالي الخاص بين عامي ٢٠٠٤-٢٠٠٦م. وفي عام ٢٠٠٦م، قام المجلس بدراسة شاملة لوضع قطاع التعليم العالي في السلطنة وتحليل احتياجاته، وقد تضمنت هذه الدراسة استشارات واسعة مع كل من صناع القرار في وزارة التعليم العالي وأكاديميين وإداريين من قطاع التعليم العالي، إضافة إلى خبراء دوليين في مجال ضمان الجودة. كما تضمنت دراسة أنظمة ضمان الجودة والقوانين واللوائح المعمول بها محليا والقياس والمعايرة مع بعض أنظمة ضمان الجودة الدولية. وقد انبثقت هذه الدراسة عن (خطة إدارة نظام جودة التعليم العالي في سلطنة عمان) والمعروفة بـ (خطة الجودة)، وبناء على هذه الخطة فقد استحدث المجلس نظاما مطورا في مجال اعتماد مؤسسات التعليم العالي والذي يتضمن مرحلتين تدقيق الجودة والتقويم مقابل المعايير.

أما بالنسبة إلى الاعتماد البرامجي فقد وضع المجلس تصورا مطورا لنظام الاعتماد البرامجي، بحيث يتم التفريق بين البرامج المعدة محليا (البرامج العمانية) والتي سيتم اعتمادها بناء على المعايير الأكاديمية وبين البرامج الأجنبية والتي خضعت لإجراءات ضمان الجودة في بلد المنشأ والتي ستخضع لإجراءات الاعتراف في السلطنة وعليه، فإن العناصر الأساسية في نظام الاعتماد البرامجي تتلخص في:

اعتماد البرامج الأكاديمية والاعتراف بالبرامج الأجنبية، ووضع البنية الأساسية من الأطر التعليمية التي تتطلبها عملية ضمان جودة البرامج.

وفي مجال تعزيز النوعية فإن استراتيجية المجلس تضمنت البرنامج الوطني للتدريب ودعم الشبكة العمانية للجودة.

يركز المجلس حاليا على نظام الاعتماد المؤسسي فقد أصدر دليلا لتدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي ودرب قطاع التعليم العالي على هذا الدليل. كما أجرى عمليتين تجريبيتين لتدقيق مؤسستي تعليم عال. والعمل جار حاليا لتدقيق ٤ مؤسسات تعليم عال.

أهم تطلعات المجلس المستقبلية

نتطلع حاليا من خلال المجلس إلى الانتهاء من الجولة الأولى من عمليات تدقيق الجودة في عام ٢٠١٣م، وتحديث معايير وإجراءات الاعتماد المؤسسي والبدء في المرحلة الثانية من الاعتماد المؤسسي وهي التقويم مقابل المعايير، ووضع معايير للاعتماد البرامجي، كما أن العمل يجري لتحديث الإطار الوطني للمؤهلات العلمية في سلطنة عمان

وان قلت أدري سأدرك حتى لا تدري.

ووضع إجراءات اعتماد البرامج التأسيسية.

تُنتقد المعايير التي وضعها مجلس الاعتماد لتقييم معايير الجودة بعدم تناسبها مع حداثة مؤسسات التعليم العالي العمانية حيث تم وضعها بالاستعانة بتجارب غربية وضعت لأنظمة مؤسسات جامعية عريقة؟

يعكف المجلس حاليا على تدقيق جودة مؤسسات التعليم العالي حسب الإجراءات الواردة في دليل تدقيق الجودة علما بأن عملية التدقيق لا تشتمل على المعايير المؤسسية بل إن عملية تدقيق الجودة تتضمن خطوتين: الأولى قيام المؤسسة بعملية التقويم الذاتي فيما يتعلق برسالة المؤسسة وخطتها الاستراتيجية وأهدافها وأهم أنشطتها وإصدار تقرير بالتقويم الذاتي، والثانية قيام مجلس الاعتماد بتشكيل فريق من الخبراء لدراسة تقرير التقويم الذاتي وزيارة المؤسسة ومن ثم إصدار تقرير التدقيق. ومن جملة ما يتضمنه تقرير التدقيق توصيات بالارتقاء بجودة بعض الفعاليات التي تحتاج إلى تحسين والإشادة بالممارسات التي تقوم بها بشكل جيد وفعّال. إلا أن إجراءات القياس والمعايرة كانت ضرورية وهذا إجراء اعتمده المجلس سابقا حيث أن المجلس بدأ من حيث انتهى الآخرون وبذلك نضمن أن عمليات الاعتراف المستقبلية والاتفاقيات مع الدول الأخرى في هذا المجال ستكون أسهل. ولكننا أيضا أخذنا بنظر الاعتبار الظروف المحلية حيث إننا استشرنا قطاع التعليم العالي حوله قبل أن ننشره.

نعلم بعدم اتفاق المعايير في قوائم تصنيف الجامعات على مستوى العالم واختلاف بنودها، أليس من المهم أن يتم في المرحلة القادمة وضع معايير موحدة لتحديد قائمة لأفضل الجامعات على مستوى السلطنة؟

لا ينوي المجلس في المستقبل القريب إصدار جدول ترتيب

فخرية الحبسية

د.سالم رضوي

مؤسسات التعليم العالي حسب جودتها حيث إن هناك العديد من الدراسات والبحوث الدولية التي أثبتت أن ترتيب مؤسسات التعليم العالي حسب جودتها هو عملية غير علمية في معظم الأحيان وقد تعطي الانطباع الخاطئ عن جودة بعض مؤسسات التعليم العالي حيث انه من الصعب ترتيب هذه المؤسسات حسب جودتها منوها إلى أنها تختلف في رسالتها وأهدافها وطبيعة البرامج التي تطرحها ومستوى الطلبة الدارسين فيها مما يجعل هذه الجداول مفيدة لأغراض دعائية وإعلامية فقط.

لا تزال التجارب الأوروبية المتقدمة تحاول الوصول إلى اتفاقات على مستوى الاعتراف المتبادل بينها تسهل من انتقال الطلبة ترى أين نحن خليجيا وعربيا من هذا الجانب في مجلس الاعتماد؟

سعت دول مجلس التعاون في صياغة أطر تعليمية مشتركة وكانت هناك محاولات لإنشاء هيئة خليجية مشتركة تساعد في الاعتراف المتبادل بين دول الخليج وتم بالفعل تشكيل لجنة تسمى اللجنة التنسيقية للاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي بدول مجلس التعاون الخليجي والتي اجتمعت عدة مرات في الأعوام القليلة الماضية بهدف الوصول إلى تصور مشترك والاتفاق على آلية تساعد في الاعتراف المتبادل أو إنشاء شبكة خليجية لجودة التعليم العالي، وهذه الأفكار قيد النقاش. أما على المستوى العربي فقد تم إنشاء الشبكة العربية لضمان جودة التعليم العالي في عام ٢٠٠٧م.

ألا يعد خللا أن نسعى إلى وضع معايير للجودة في التعليم من خلال المرحلة الجامعية فقط دون الاهتمام بالمراحل السابقة؟

إن اختصاصات المجلس حسب المرسوم السلطاني السامي تتعلق بالتعليم العالي فقط ومع هذا فإن المجلس على علاقة طيبة مع وزارة التربية والتعليم حيث إن أحد أعضاء المجلس هو مدير عام في وزارة التربية والتعليم. كما أن المجلس يحرص على إشراك وزارة التربية والتعليم في العديد من نشاطاته فمثلا في ندوة المعايير الوطنية للبرامج التأسيسية والتي شارك المجلس في إقامتها دعي إليها بعض صناع القرار والمسؤولين وفي وزارة التربية والتعليم. والمجلس يأمل في أن يشكل بممارساته الجيدة نموذجا يمكن الاستفادة منه في مراحل التعليم التي تسبق المرحلة الجامعية.

ما التحديات التي تواجه مجلس الاعتماد في مجال تطبيق جودة التعليم العالي؟ وكيف يمكن النهوض بجودة التعليم في المرحلة القادمة؟

يجب أن نفهم جيدا أن ثقافة الجودة مسألة جديدة نسبيا وأن بناء الشفافية والمحاسبة العامة عن طريق نشر تقارير المجلس بصورة علنية تحتاج إلى وقت، كما يجب توفير الموارد المالية والبشرية لدعم أنشطة المجلس المختلفة، وأن قطاع التعليم العالي غير متعود على التقييم الذاتي النزيه.

«تجليات الإبداع في الشعر السلوكي العماني» للدكتور محمود السليمي

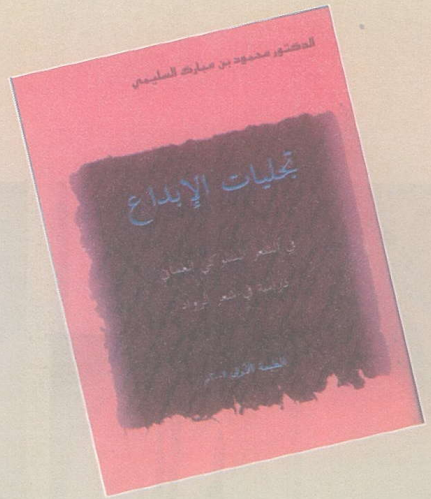

قراءة: محمد الراشدي

ببراعة الشاعر والناقد يحلّق بنا الدكتور محمود بن مبارك السليمي في فضاء شعر السلوك عبر كتابه الذي صدر مؤخرا بعنوان «تجليات الإبداع في الشعر السلوكي العماني دراسة في شعر الرواد» وجاء بين دفتي الكتاب الذي يحتوي على ٢٧٣ صفحة من القطع المتوسط تحليل متقن لكل ما يحويه شعر السلوك من معان عميقة في مفرداته وتراكيبه التي صاغها الشعراء السلوكيون في قصائدهم، وقد عنيت هذه الدراسة القيمة بتحليل مكتمل لمجموعة من القصائد السلوكية لثلاثة من الشعراء العمانيين الرواد الذين أبدعوا في شعر السلوك وهم الشيخ العلامة جاعد بن خميس الخروصي والشيخ المحقق سعيد بن خلفان الخليلي والشاعر الفصيح الشيخ عبدالرحمن بن ناصر الريامي، ومما هو جدير بالذكر أن كثيرا من الشعراء العمانيين المتقدمين قد اهتموا بالشعر السلوكي وأخذوا منه منهجا توالى عليه معظم الشعراء.

ومما جاء في مقدمة هذا الكتاب: «وقد وجدت في أشعار هؤلاء الكبار ما شجعني على مواجهة النص السلوكي من بين النصوص التي تناولوا فيها بنجاح متفرد معظم أغراض الشعر العربي داخل دائرة الخطاب المسؤول، وذلك بما التزموا به من موهبة فذّة عبّروا بها عن هذا الصفاء الروحي، معتمدين فيه معجما صوفياً / سلوكياً كان أساسهم في بناء لغة هذا الشعر وإحكام أساليبه، وتوجيه تجلياته، وطبع شعريته بالطابع الإبداعي المتميز الذي حققوا به نصاً يحتاج من الدارس صبراً وإيماناً واطلاعاً وقدرةً على الإبحار بثبات في شعرٍ جمع بين الحياة سيرةً وبين العبادة بالشعر إبداعاً، وكان الأساس هو بناء هذا البحث على أعمال هؤلاء الشعرية».

وقد تلخصت موضوعات هذه الدراسة في بابين تخللتهما عدة فصول، وكان ذلك بعد المدخل الذي ذكر فيه أشكال البناء الشعري وأشكال الموضوع وفضائه الروحي والسلوك العملي.

وقد فتح الباب الأول على المدرسة السلوكية في الشعر العماني من خلال أعلامها ومدونتهم الشعرية، وتفرّع منه ثلاثة فصول جاء فيها تقديم لمفهوم المدرسة وإشكالية مصطلحي السلوك والتصوف، وكان الهدف هو مدرسة السلوك في الشعر العماني، إضافة إلى سير الشعراء الثلاثة وانعكاسها على أشعارهم، ومجموع القصائد السلوكية الواردة في دواوينهم، في مدونةٍ شعريةٍ سلوكية قام بتجميعها من عدة مراجع.

ثم انتقل المؤلف عبر الباب الثاني إلى مواجهة النص الشعري السلوكي وتفرّع منه أربعة فصول ورد فيها الدلالة كما يعكسها الشعر السلوكي ويطبعها بطابعه الخاص في شعر هؤلاء الرواد، والبنية المعجمية بين المواضعة اللغوية والمواضعة السلوكية، وموضوع البنية التركيبية وبنية الأسلوب الشعري ويأتي الفصل الرابع في نهاية الحديث عن البنيات السابقة ليترجم إلى الواقع جدلية مقصودة لتداخل البنى الشعرية وتكاملها الدلالية والمعجمية والتركيبية والأسلوبية.

وأخيراً الخاتمة التي قال فيها: «وكانت مسكاً منطلقا وانفتاحا على الاقتراح المنهجي لغزو الخطاب الشعري السلوكي بروح أكاديمية تراعي الشروط والضوابط، ثم بروح انفتاحية تراعي المتلقي في متابعته لحركة التحليل الشعري بمنهاج يجمع المستويين معا، الأكاديمي الصلب والجمالي المطلوب، علماً بأن الموضوعية كانت النهج الذي غزا عمقنا ورؤيتنا وأدواتنا المنهجية في مواجهة متن شعري هذه طبيعته، لقد كانت العملية اختباراً منهجيا لحوار مفتوح مع نص جمع بين الإلهية في أسمى تجلياتها، والبشرية في أسمى أساليبها».

وقبل ذلك أورد في كتابه ملحق ضمّنه بمجموعة من القصائد السلوكية لهؤلاء الشعراء الثلاثة، حيث إنه اقتطف منها أمثلة أبيات أوردها كأدلة على مختلف الموضوعات المتعلقة بهذه الدراسة، وذلك ليتمكن المتطلع لقراءة القصائد كاملة.

الجدير بالذكر أن هذه الدراسة تعتبر الفريدة من نوعها، وقد نوه الدكتور بذلك في المقدمة حيث قال «وبذلك نستطيع مرة أخرى أن نعلن لا أن ندعي سبقنا لهذا الموضوع بالتنظير والتطبيق ولو مع ثلاثة شعراء سلوكيين»، حيث إنه شحيح مثلها على الساحة الأدبية بالسلطنة على الرغم من أن ما تحويه المكتبة العمانية من الأدب الوفير لم يستكشف بعد، ولا يزال الدكتور محمود يقدم جهوده الطيبة للساحة الأدبية العمانية والعربية من خلال الدراسات والمشاركات الفردية والجماعية في مختلف المناسبات الأدبية، وكان آخر إصدار له كتابه الثمين «أثر الفكر الإباضي في الشعر العماني» علاوة على الكثير من أوراق العمل والبحوث القيّمة.

وأخيرا لا نقول إلا كما قال الشاعر الناقد نفسه «إن الفصول المكونة لهذا البحث التحليلي والتركيبي في الوقت نفسه ستحاول الإجابة عن الإشكالات والأسئلة الصعبة التي يعانق فيها القلب العقل وتحتضن فيه الروح تلك اللغة الحالمة في ثنائية ستحاصرنا إلى نهاية البحث بحول الله».

قبل الصمت

فواصل

ضمان الجودة رمانة الميزان

نعم يقينا نقول إن ضمان الجودة في التعليم العالي هي رمانة الميزان التي ستوازن بين تزايد أعداد مؤسسات التعليم العالي وقدرتها على تقديم مخرجات قادرة على التنمية وهي الغاية الأصل التي أنشئت لأجلها، وهو قول تؤكده محاولات المؤسسات الفكرية المعنية بالتعليم في الوطن العربي إلى إثارة الانتباه إليه وتكريسه كثقافة عبر المؤتمرات والاجتماعات، حيث بحثت مؤسسة الفكر العربي في أحد ملتقياتها الجودة والاعتماد في التعليم العالي، وأكدت منظمة الأسيسكو في اجتماعها الذي عقد في هذا الشهر على الجودة في التعليم العالي ومحاولة وضع آليات لتعزيزها.

وفي محاولة للاقتراب من واقع الجودة والاعتماد في مجتمعنا العماني نجد أن الانتباه إلى قيمة هذه الزاوية جاء مبكرا فأوجد مجلس الاعتماد الذي استطاع بذكاء أن يسهم في تواجد الشبكة العمانية للجودة لتسهم مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة نفسها في هذه العملية، ولكن هنا أو في أي منطقة أخرى من بقع العالم فإن قيمة الجودة تتربع في نهاية نفق طويل شاق يستلزم قبل الدخول إليه التسلح بالشجاعة والقابلية للعمل الجاد ونكران الذات لمصلحة الجماعة، ويجب على مؤسسات التعليم العالي الحكومية أن تبدأ بنفسها لتكون نموذجا للجودة فالإمكانات متاحة ولن يكون لها عذر، كما يجب على مؤسسات التعليم العالي الخاصة أن تستطلع بوابة النفق فخيار عدم الدخول يعني عاصفة الضياع أولا لعدم حصولها على الاعتماد الرسمي من مجلس الاعتماد وثانيا عدم الاعتماد الشعبي فمن منا سيفكر في إدخال ابنه إلى مؤسسة غير معتمدة، ومن المتوقع أن يدور في عمق هذا النفق صراعات الإثبات والنفي بين الجهات المعنية بالاعتماد وملاك المؤسسات الذين يدركون أن عبور النفق يستلزم شفافية باهظة الثمن، وقد يمتد الأمر إلى المؤسسات الحكومية التي لم تستطع بعضها أن تحرك ساكنا في هذا الجانب ولكن يجب أن نعد العدة من الآن لقاعدة «**أن لا أحد سيعيش في نعيم الاستثناء**».

همسة:

مؤسسة واحدة فقط لم تشارك في المؤتمر الأول للجودة الذي ينطلق اليوم بودي لو أعلم السبب لأرتحل عن حيرتي.

■ **خالد بن درويش المجيني**

إعداد: دائرة التوعية العلمية بوزارة التعليم العالي email : press@mohe.gov.om

عمان — مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان

التنفيذ والإخراج: خالد بن عامر الحبسي

الإشراف الصحفي: فهمي بن خالد الحارثي

هاتف: ٢٤٦٩٣٢٩١ ، ٢٤٦٩٩٥٨٢ ، ٢٤٦٠٤٤٧٧ ، فاكس: ٢٤٦٩٩٤٦٧